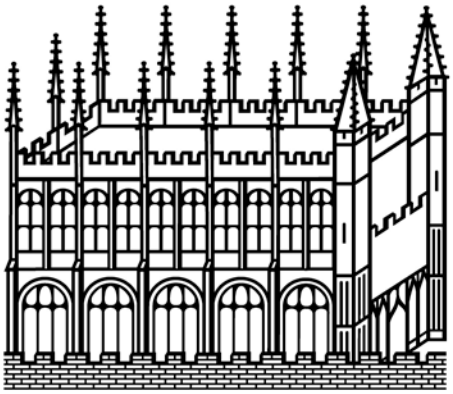

Bodleian Libraries

UNIVERSITY OF OXFORD

This book is part of the collection held by the Bodleian Libraries and scanned by Google, Inc. for the Google Books Library Project.

For more information see:

http://www.bodleian.ox.ac.uk/dbooks



This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-ShareAlike 2.0 UK: England & Wales (CC BY-NC-SA 2.0) licence.



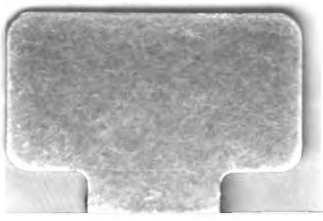

كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس لاختلاف تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس
قربا وبعدا ومنها متواترات وهي التي يحكم العقل فيه بواسطة السماع من جمع كثير استحال العقل
توافقهم على الكذب كقولنا محمد صلى الله عليه وسلم ادعى النبوة وظهرت المعجزة على يده ومنها حدسيات
معها وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة مقدمة او اكثر غيب عن الذهن عند تصور الطرفين كقولنا الارض
بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانكسام بتساوين والاوسط ما يقترن بقولنا الاجسام
كذا كذا قال واجدل آه اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة آنفا الجدل هو قياس مؤلف
من مقدمات مشهورة كالمقدمات التي ذكرناها في اليقينيات ويكون الغرض من ترتيبها الزام
الخصم وهو ظاهر ومنها الخطابة وهي قياس مركب من مقدمات مقبولة من شخص معتقد فيه او منتشر
مظنونة والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم كما يفعله الخطبا
والوعاظ ومنها الشعر وهو قياس مركب من مقدمات تنبسط منها النفس وتنقبض كما اذا قيل الخمر
ياقوتية سيالة انبسطت نفس ورغبت في شربها واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس وتنفرت
عن اكلها ومنها المغالطة وهي قياس مركب من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق او بالمشهورة مركب من مقدمات
وهمية كاذبة والغلط اما من جهة الصورة او من جهة المعنى اما ما يكون من جهة الصورة فكقولنا الصورة الفرس
المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهال واما ما يكون من جهة المعنى
فكقولنا كل انسان فرس فهو انسان وكل انسان فرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان فرس واعلم ان ما
عليه الاعتماد والتعويل من هذه القياسات وانما هو البرهان لكونه مركبا من مقدمات يقينية ولكن هذا
آخر ما كتبناه من الاوراق الايضاحية في كتاب ايساغوجي بعون الله وتوفيقه ان الله خير الموفقين فقط

خاتمة الطبع

الحمد لله والصلوة على نبيه كه كتاب هذا بمطبع منشي نولكشور باهتمام منشي بشير ديال بماه ستمبر سنه ١٨٨٢ واقع كانپور مطبوع شد

INDIAN INSTITUTE OXFORD

سواء كانت متصلة او منفصلة اما اذا كانت متصلة فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج
ان النهار موجود ولو قلنا لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة واما اذا كانت
منفصلة فكقولنا دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا لكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس
بفرد ولو قلنا لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد اذا عرفت هذا فنقول الشرطية الموضوعة في القياس
الاستثنائي ان كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي والا لزم انفكاك اللازم
عن الملزوم فيبطل الملازمة واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم والا لزم وجود الملزوم بدون
اللازم فيبطل الملازمة ايضا كما رايت في المثال الاول وان كانت الشرطية الموضوعة في القياس
الاستثنائي منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين سواء كان مقدما او تاليا ينتج نقيض الآخر لامتناع
الجمع بينهما واستثناء نقيض احدهما اي احد الجزئين كذلك ينتج عين الآخر لامتناع الخلو عنهما كما رايت
في المثال الثاني فعليك بالتامل في المثالين المذكورين هذا اذا كانت المنفصلة حقيقية وان شئت
ان تدرك البحث بجماله في المنفصلات فارجع الى الرسائل المطولات قال البرهان آه اقول
من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التي يجب استحضارها عند الخوض في شئ من العلوم البرهان
وهو يرسم بانه قياس مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقين كما مر في الامثلة واليقين هو الاعتقاد
الشئ بانه لا يمكن ان يكون الا كذا اعتقادا مطابقا للواقع غير ممكن الزوال واما اليقينيات فاقسام
منها اوليات وهي ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور الطرفين كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل اعظم
من الجزء ومنها مشاهدات وهي ما يحكم العقل فيه بالحس سواء كان من الحواس الظاهرة او الباطنة
كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة وكقولنا ان لنا غضبا وخوفا ومنها مجربات وهي ما يحتاج
العقل في جزم فيه الحكم الى تكرير المشاهدة مرة بعد اخرى كقولنا السقمونيا مسهل للصفراء وهذا الحكم
انما يحصل بواسطة مشاهدات كثيرة ومنها حدسيات وهي ما لا يحتاج العقل في جزم الحكم الى واسطة تكرار

بعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب قال والقياس اقتراني آه اقول لما قسم المصنف القياس الاقتراني
من قبيل الى اقتراني واستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اي شئ يتركب فقال القياس الاقتراني
اما ان يتركب من مقدمتين حمليتين كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث
فان هاتين المقدمتين حمليتان واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة
فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج من اقتران هاتين الشرطيتين المتصلتين ان كانت
الشمس طالعة فالارض مضيئة والاولى من المتصلتين متصلتان لزوميتان لا الاتفاقيتان كما
ذكر في المطولات واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين منفصلتين كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج
الزوج او زوج الفرد ينتج من هاتين المقدمتين المنفصلتين العدد اما فرد او زوج الزوج او زوج الفرد واما ان
يتركب القياس المذكور من مقدمة حملية ومقدمة شرطية متصلة سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة
كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج من هاتين المقدمتين
اللتين اولهما متصلة والاخرى حملية كلما كان هذا الشئ انسانا فهو جسم واما ان يتركب من مقدمة حملية
ومقدمة منفصلة سواء كان الحملية صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد اما زوج او فرد
وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما منفصلة والاخرى حملية
كل عدد فهو اما فرد او منقسم بمتساويين واما ان يتركب من مقدمة متصلة ومقدمة منفصلة سواء
كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشئ انسانا فهو حيوان وكل
حيوان اما ابيض او اسود ينتج من هاتين المقدمتين اللتين اولهما متصلة والاخرى منفصلة كلما
كان هذا الشئ انسانا فهو ابيض او اسود قال اما القياس الاستثنائي آه اقول لما فرغ عن بيان
الاقتراني شرع في بيان القياس الاستثنائي فنقول القياس الاستثنائي مركب اما من مقدمتين
احدهما شرطية والاخرى وضع احد جزئيها اي اثباته او رفعه ليلزم وضع جزء الآخر او رفعه

بحجر كان الحق السلب ولو بدلنا الكبرى وقلنا لاشئ من الناطق بحجر كان الحق الايجاب
بخلاف ما اذا وجد الاختلاف بين المقدمتين بالايجاب والسلب ومع هذا الشرط يلزم كلية الكبرى
والا اختلف النتيجة كقولنا لاشئ من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس كان الحق الايجاب
وقولنا بعض الصاهل فرس كان الحق السلب هذا على تقدير ايجاب الكبرى واما على تقدير سلبها
فلانه يصدق قولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب واذا قلنا بعض الحجر
ليس بحيوان كان الحق السلب ولم يذكر المصنف هذا الشرط قال والشكل الاول هو الذي جعل آلة اقول
كما كان الشكل الاول من بين الاشكال الاربعة اصلا والباقية مفتقرة عليه ولهذا جعل معيارا
للعلوم الاذلاك فاورده المصنف ههنا مع جميع ضروبه المنتجة دون غيره ليحصل وستورا اى قانونا
لينتج عنه المطلوب وتوطئة لفهم الباقية وضروبه المنتجة اربعة لان القسمة العقلية تقتضي ان يكون
ستة عشر فسقط ههنا اثنى عشر كما بين في المطولات وبقي اربعة الضرب الاول هو ان يكون من
موجبتين كليتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث الضرب الثاني
اينكون من كليتين والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف ولاشئ من
المؤلف بقديم ينتج لاشئ من الجسم بقديم والضرب الثالثة ان يكون من موجبتين والصغرى
موجبة جزئية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم
حادث والضرب الرابع ان يكون من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى والنتيجة سالبة
جزئية كقولنا بعض الجسم مؤلف ولاشئ من المؤلف بقديم ينتج بعض الجسم ليس بقديم ومن هذا
يعرف ان ايجاب الصغرى وكلية الكبرى شرط في الشكل الاول والا اختلف النتيجة اما الاول فلانه يصدق
لاشئ من الانسان بفرس وكل فرس حيوان كان الحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى بقولنا كل فرس صاهل كان
الحق السلب والثاني اما فلانه يصدق كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب واذا قلنا

٢١ قال اقول

لاشتمالها على الاكبر فيكون ذات الاكبر وهذا ليس الا معنى الكبرى واقتران الصغرى بالكبرى
في الايجاب والسلب وفي الكلية الجزئية تسمى مرتبة وضربا ولم يذكر المص هذا قال وهيئة التأليف
اقول الهيئة الحاصلة من اقتران الصغرى بالكبرى تسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد الاوسط
ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كل ج ب وكل ب آ فكل ج آ
وان كان بالعكس اي ان كان موضوعا في الصغرى ومحمولا في الكبرى فهو الرابع نحو كل ج ب و
كل آ ج فبعض ب آ وان كان الحد الاوسط موضوعا فيهما اي في الصغرى والكبرى فهو الثالث
نحو كل ب ج وكل ب آ فبعض ج آ وان كان حد الاوسط محمولا فيهما اي في الصغرى والكبرى
فهو شكل الثاني نحو كل ج ب ولا شيء من آ ب فلا شيء من ج آ فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة
في المنطق قال والشكل الرابع الخ اقول من هذه الاشكال الاربعة الشكل الرابع وهو بعيد عن الطبع
جدا ولا يستحصل المطلوب منه الا بالتعسر وانما يستحصل بالاشكال الباقية بالتيسير ومن هذه الباقية ما هو
اقرب الى الطبع وهو الشكل الاول والباقية اعني الثاني والثالث والرابع يرد عند الانتاج
الى الشكل الاول والذي له طبع سليم وعقل مستقيم لا يحتاج الى رد الشكل الثاني الى الاول لانه اقرب
الباقيين لمشاركته اياه في صغراه وهي اشرف المقدمتين لاشتمالها على موضوع المطلوب
الذي هو اشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله واعلم ان الشكل الثاني انما ينتج اذا
كانت مقدمتاه اي الصغرى والكبرى فيه مختلفين بالايجاب والسلب اي اذا كانت احديهما
موجبة كانت الاخرى سالبة والا لكانتا اما موجبتين واما كانت يتحقق الاختلاف في النتيجة
اما اذا كانتا موجبتين فانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان ينتج كل انسان ناطق
والحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى لقولنا كل فرس حيوان كان الحق السلب نحو لا شيء من
الانسان بفرس واما اذا كانتا سالبتين فلانه يصدق لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس

اولهما موضوع الآخر كقولنا ا مساو لب وب مساو لج فان هذين القولين يستلزمان ان يكون ا
مساويا لج لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان كل مساو لمساو الشيء مساو لذلك
الشيء وانما قال من اقوال ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور لان المقدمة قد عرفوها بانها ما جعلت
جزء القياس فاخذوا القياس في تعريفها فلو اخذت هي ايضا في تعريف القياس لزم الدور
قال وهو اما اقتراني آه اقول القياس ينقسم الى قسمين اقتراني واستثنائي لانه ان لم يكن عين النتيجة
او نقيضها مذكورا في القياس بالفعل فهو اقتراني كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث
كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج كلما
كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وان كان عين النتيجة او نقيضها مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ولكن النهار ليس بموجود فالشمس ليس بطالعة وههنا نقيض النتيجة
وهو الشمس طالعة مذكور فيه بالفعل واذا قلنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
فالنهار موجود وههنا عين النتيجة وهو قلنا النهار موجود مذكور في القياس بالفعل وانما سمي الاول
اقترانيا لكون الحدود فيه مقترنة غير مستثناة وانما سمي الثاني استثنائيا لاشتمالها على اداة
الاستثناء والمراد من كون عين النتيجة او نقيضها مذكورا في القياس بالفعل وهو ان يكون طرفاها
او طرفا نقيضها مذكورين بالترتيب الذي هو في النتيجة قال والمكرر بين مقدمتي القياس الخ
اقول اعلم ان المشترك المكرر بين مقدمتي القياس فساعد يسمى حدا اوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب
سواء كان موضوعا او محمولا او مقدما او تاليا وقد مر مثالهما انفا وموضوع المطلوب يسمى حدا
اصغر لانه اخص في الاغلب والاخص اقل افرادا فيكون اصغر ومحموله يسمى حدا اكبر لانه اعم في
الاغلب والاعم اكثر افرادا فيكون اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى لاشتمالها على
الاصغر فتكون ذات الاصغر وهذا ليس الا معنى الصغرى المقدمة التي فيها الاكبر تسمى الكبرى

والسالبة الجزئية آه اقول السالبة الجزئية لا يلزم ان تعكس سالبة جزئية ولا تنقض بما
يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم
عن بعض الاخص لان كل اخص يستلزم الاعم فان قولنا مثلا بعض الحيوان ليس بانسان كالفرس
وغيره يصدق ولا يصدق عكسه وهو بعض الانسان ليس بحيوان لانه يصدق نقيضه وهو كل انسان
حيوان بالضرورة ولا يوجد الكل بدون الجزء وهو محال وانما قيد بقوله لزوما كلها لانه قد يصدق
العكس في بعض المواد مثلا يصدق قولنا بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه ايضا وهو بعض
الحجر ليس بانسان قال القياس قول آه اقول المطلب الاعلى والمقصد الاقصى من الاصطلاحات
المنطقية المذكورة القياس ورسموه بانه قول مؤلف من الاقوال متى سلمت لزم عنها اى عن تلك
الاقوال لذاتها قول آخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه مركب من قولين اذا سلمنا
لزم عنهما لذاتهما قول آخر وهو العالم حادث فالمراد من القول اعم من ان يكون ملفوظا او معقولا
والمراد من الاقوال ما فوق الواحد ليتناول القياس المؤلف من القولين والقياس المؤلف
من الاقوال فوق اثنين فالقول الواحد لا يسمى قياسا واعلم ان لزم عنه لذاته قول الاخر
العكس المستوى وعكس النقيض وقوله متى سلمت يشير الى ان تكون مسلمة في نفس الامر لا ان يكون
بحيث لو سلمت لزم عنها لذاتهما قول آخر ليدخل في التعريف القياس الذي مقدماته صادقة
والذي مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فان هذين القولين وان كذبا في
نفسهما الا انهما بحيث لو سلما لزم عنهما لذاتهما ان كل انسان حمار وقوله لزم عنهما احترز به
عن الاستقراء والتمثيل لانهما وان سلمت مقدماتهما لكن لا يلزم عنهما شيء آخر لامكان التخلف
في مدلوليهما عنهما وقوله لذاتهما يحترز عن القياس الذي يلزم عنه بعد التسليم قول آخر لذاته بل
بواسطة مقدمة اجنبية كما في قياس المساوات وهو كل ما يتركب من قولين بحيث يكون متعلق محمول

كزيد وعمرو بكر فيكون بعض الحيوان انسانا هذا ما ذكره المصنف في تعليل انعكاسها جزئية ولا يخفى
ان يقال فيه اذا صدق كل انسان حيوان لزم ان يصدق بعض الحيوان انسانا ولا يصدق
نقيضه وهو لا شيء من الحيوان بانسان لامتناع ارتفاع النقيضين فيلزم المناقاة بين الحيوان
والانسان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان
هذا خلف او نضم ذلك النقيض الى الاصل لينتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال بكذا كل
حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان بانسان
وهو محال قال والموجبة الجزئية تنعكس الى آه اقول القضية الموجبة الجزئية ايضا تنعكس
موجبة جزئية كما ان القضية الموجبة الكلية تنعكس اليها وحجتها كالحجة التي ذكرناها فانه اذا صدق
بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان لانا نجد الموضوع شيئا موصوفا
بالحيوان والانسان فيكون بعض الانسان حيوان او نقول على تقدير صدق قولنا بعض الحيوان
انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان حيوان ولا يصدق نقيضه وهو لا شيء من الانسان
بحيوان ويلزم منه انه لا شيء من الحيوان بانسان وقد كان الاصل بعض الحيوان انسانا هذا خلف
او نضم ذلك النقيض الى الاصل حتى يلزم سلب الشيء عن نفسه كما مر قال والسالبة الكلية آه
اقول السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية وذلك اي انعكاسها الى السالبة الكلية
بين بنفسه لانه اذا صدق لا شيء من الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شيء من الانسان
بحجر والا لصدق نقيضه وهو قولنا بعض الانسان حجر وتنعكس الى قولنا بعض الحجر انسان
وقد كان الاصل لا شيء من الحجر بانسان هذا خلف او نضم النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاصل
ينتج سلب الشيء عن نفسه بكذا بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول
بعض الانسان ليس بانسان وهو مستحيل لصدق قولنا كل ما هو انسان فهو انسان بالضرورة قال

قال اقول

عن صيرورة الموضوع محمولا في القضية والمحمول موضوعا مع بقاء الكيفية اي السلب
والايجاب اي ان كان الاصل موجبا كان العكس ايضا كذلك وان كان سالبا كان العكس ايضا
كذلك ومع بقاء الصدق والكذب اي ان كان الاصل صادقا باي وجه كان العكس ايضا
كذلك وان كان كاذبا كان العكس ايضا كما اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان جعلنا
الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اولا وقلنا بعض الحيوان انسان واذا اردنا ان نعكس
قولنا لا شيء من الانسان بحجر قلنا لا شيء من الحجر بانسان ولو قال المص العكس هو جعل الجزء الاول من القضية
ثانيا والجزء الثاني اولا لكان اصوب لان ما هو الموضوع لا يصير محمولا وما هو المحمول
لا يصير موضوعا اصلا ولئن سلمنا ذلك لكن يخرج من التعريف عكس الشرطيات وانما
اعتبر بقاء السلب والايجاب لانهم تتبعوا القضايا ولم يجدوها في الاكثر بعد جعل المذكور صادقة
لازمة الا موافقة لها في السلب والايجاب وانما اعتبر بقاء الصدق لان العكس لازم للقضية
فلو فرض صدقها بدون صدق العكس لزم صدق الملزوم بدون اللازم وهو
مستحيل ولم يعتبر بقاء الكذب لانه لا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا
كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكس الذي هو قولنا بعض الانسان حيوان فعلى
هذا قول المص والكذب لا يكون الا خطا قال والموجبة الكلية آه اقول القضية التي تكون
موجبة كلية لا يلزم ان تنعكس كلية بل تلزم ان تنعكس جزئية اما عدم انعكاسها كلية فلئلا ينتقض
بمادة يكون المحمول فيها اعم من الموضوع وعند الانعكاس يلزم صدق الاخص على كل افراد
الاعم وهو مح مثلا يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان ولا لزم
ان يصدق الانسان الذي هو الاخص على كل من الحيوان الذي هو الاعم وهو محال واما انعكاسها
جزئية فلانا اذا قلنا كل انسان حيوان نجد الموضوع شيئا موصوفا بالانسان والحيوان وهو ذات الانسان

اى بالفعل والسالبة وحدة الكل والجزء لانهما لو اختلفتا فى الكل والجزء لم يتحقق التناقض
نحو الزنجى اسود اى بالفعل والزنجى ليس باسود اى بالكلية والثانية وحدة الشرط لعدم التناقض
بين القضيتين عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق للبصر اى بشرط كونه ابيض والجسم
ليس بمفرق للبصر اى بشرط كونه اسود فاذا عرفت هذا فنقول ان القضيتين اذا كانت
احداهما موجبة كلية ينبغى ان يكون الاخرى سالبة جزئية واذا كانت احداهما سالبة
كلية كانت الاخرى موجبة جزئية فنقيض الموجبة الكلية انما هى السالبة الجزئية كقولنا كل انسان
حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هى الموجبة الجزئية
كقولنا لاشئ من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان وكيفية هذه سيأتى فى المحصورات
والحق ان ايراد الكل هذا اى قوله ونقيض الموجبة الكلية الخ ههنا ليس فى موضعه
وانما هو موضعه بعد تحقيق المحصورات قال والمحصورتان لا يتحقق آه اقول
اذا كانت القضيتان المتناقضتان محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما
فى الكمية اى فى الكلية والجزئية بان يكون احداهما كلية والاخرى جزئية وهذا انما يكون
بعد اتفاقهما فى الوحدات المذكورة فلو قيل بعد قوله فى الكلية والجزئية ايضا لكان اولى
ليكون اشارة اليه اعنى قوله الا بعد اتفاقهما فى الوحدات المذكورة وانما قلنا انه
يتحقق التناقض فى المحصورتين الا بعد اختلافهما فى الكلية والجزئية لان الكليتين قد تكذبان
كقولنا كل انسان كاتب والشئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان
كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب فنقيض الكلية الجزئية لا الكلية وبالعكس اعنى نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية
واذا كانت القضيتان مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين لان المهملات من المحصورات فى التحقيق
من حيث احتمالها للقوة والجزئية قال العكس آه اقول من تلك الاصطلاحات المذكورة العكس هو عبارة

يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة فكقولنا زيد كاتب وزيد ليس بكاتب
فان هاتين القضيتين اختلفتا بالايجاب والسلب اختلافا يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى
كاذبة على سبيل الواقع وقولنا اختلاف جنس متناول للاختلاف الواقع بين قضيتين ومفردين ومختلفين
وقولنا بين قضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين وقولنا بالايجاب والسلب يخرج الاختلاف بالاتصال
والانفصال والاختلاف بالكلية والجزئية والاختلاف بالعدول والتحصيل وغير ذلك وقولنا بحيث يقتضي
يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب لكن لا بحيث يقتضي صدق احدهما كذب الاخرى نحو زيد ساكن وزيد
ليس بمتحرك لانهما صادقتان وقولنا لذاته يخرج الاختلاف بالايجاب والسلب بحيث يقتضي صدق
احدهما كذب الاخرى لكن لا لذات ذلك الاختلاف نحو زيد انسان زيد ليس بناطق
فان الاختلاف بين هاتين القضيتين انما يقتضي ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة بالواسطة لان
قولنا زيد ليس بناطق في قوة قولنا زيد ليس بانسان لان قولنا زيد انسان في قوة قولنا زيد ناطق فيكون
ذلك بواسطة لا لذاته قال ره لا تتحقق فلك آه اقول القضيتان اللتان بينهما تقابل التناقض لا يخلو
من ان تكونا مخصوصتين او محصورتين مهملتين فان كانتا مخصوصتين فلا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اتفاقهما
في ثماني واحدات الاول وحدة الموضوع لانهما لو اختلفتا في هذا الوحدة لم تتناقضا نحو زيد قائم وعمرو
ليس بقائم والثانية وحدة المحمول اذ لو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو زيد كاتب وزيد ليس بشاعر
والثالثة وحدة الزمان اذ لو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو زيد قائم ليلا وزيد ليس بقائم نهارا والرابعة
وحدة المكان لانهما لو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو زيد قائم في الدار وزيد ليس بقائم في السوق
والخامسة وحدة الاضافة لانهما لو اختلفتا فيها لم يتحقق التناقض نحو زيد ابو عمرو وزيد ليس بابي بكر
والسادسة وحدة القوة والفعل لانهما لو اختلفتا فيها بان تكون النسبة في احدهما بالقوة
وفي الاخرى بالفعل لم تتناقضا نحو الخمر في الدن مسكر اي بالقوة والخمر في الدن ليس بمسكر

قال اقول

وان حكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الكذب فقط لا في الصدق فالقضية مانعة الخلو كقولنا
زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق فانه حكم في هذه القضية بالتنافي بين ان يكون في البحر و
ان يغرق لا بين ان يكون في البحر وان لا يغرق وانما سميت مانعة الخلو لاشتمالها على
منع الخلو بين جزئيها في الكذب **قال** وقد يكون المنفصلات الخ **اقول** المنفصلات المذكورة
تتركب كل واحد منها عن جزئين غالبا كما مر وقد تتركب عن اكثر من جزئين اما الحقيقية المنفصلة فلقولنا
العدد اما ان يكون زائدا او ناقصا او مساويا فانه حكم فيها بان هذا الجمع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد
عن واحد منها وفيه نظر لان عين احد اجزاء الحقيقية يستلزم نقيض الآخر لامتناع الجمع وبالعكس
لامتناع الخلو فلو تركب الحقيقية من ثلثة اجزاء فصاعدا لزم جواز الجمع وجواز الخلو وهو خلف لانه
في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو يلزم من استلزام كونه زائدا كونه غير ناقص وتستلزم كونه
غير ناقص كونه مساويا فينتج من هذا ان استلزام كونه زائدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع الجمع فالكون
المنفصلة حقيقية هذا خلف وايضا يلزم ان يستلزم كونه غير زائد كونه ناقصا ويستلزم كونه غير
مساو بنتيجة من هذا ان استلزام كونه غير زائد كونه غير مساو وقد كان بينهما منع الخلو ايضا فالكون المنفصلة حقيقية
هذا خلف بل الحق ان الحقيقية تتركب من جملية ومنفصلة كقولنا العدد اما ان يكون مساويا لذلك العدد
او زائدا عليه او ناقصا عنه والجزء الثاني من قوله او زائد عليه الى آخره منفصلة والجزء الاول جملية اصلا
والعدد اما مساو لذلك العدد او غير مساو له لكن اذا لم يكن مساويا له كان زائدا عليه او ناقصا عنه فلما
كانت هذه المنفصلة في قوة تلك الجملية قامت مقامها فيظن انها مركبة من ثلثة اجزاء لكنها بالحقيقة مركبة عن
الجملية والمنفصلة كما عرفت فالمتركب الحقيقي الا من جزئين وكذا مانعة الخلو والجمع فانها قد تتركب من ثلثة
اجزاء فصاعدا ولبيانها طول لا يليق ذكره في هذا المختصر فيطلب عن المطولات **قال** القسم الثاني
اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التناقض وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث

والقضية الطبعية ليست بمعتبرة في العلوم فخروجها عن التقسيم لا يخل بالانحصار **قال** المتصلة
اما لزومية او اتفاقية آه **اقول** لما فرغ من تقسيم الحملية شرع في تقسيم الشرطية سواء كانت
متصلة او منفصلة اما الشرطية المتصلة فتنقسم الى قسمين احدهما لزومية والآخر اتفاقية لانه
ان كان صدق التالي فيها على تقدير وقوع صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك فالقضية
متصلة لزومية والمراد بالعلاقة ههنا شيء بسببه يستلزم المقدم التالي كالعلية والمعلولية
والتضائف اما العلية فكقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علة
لوجود النهار واما المعلولية فكقولنا اذا كان النهار موجودا فكانت الشمس طالعة فوجود النهار
معلول لطلوع الشمس واما التضائف فكقولنا ان كان زيد ابا عمرو فعمرو ابنه وان كان صدق
التالي في المتصلة على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بل على سبيل الاتفاق فالقضية متصلة
اتفاقية كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق فانه لا علاقة بين ناطقية الانسان و
ناهقية الحمار فيها حتى يجوز العقل استلزام ناطقية الانسان ناهقية الحمار فيها بل توافق الطرفان على سبيل الصدق
واما الشرطية المنفصلة فتنقسم على ثلثة اقسام حقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو لانه ان حكم اي في القضية المنفصلة
بين جزئيها في الصدق والكذب معا فالقضية منفصلة حقيقية كقولنا هذا العدد اما زوج واما
فرد فانه حكم في هذه القضية بامتناع اجتماع الزوج والفرد على العدد وبامتناع ارتفاعهما عنه وانما
سميت حقيقية لان التنافي بين جزئيها اشد من التنافي بين جزئين في القسمين لانه يوجد التنافي
بين جزئيها في الصدق والكذب معا وهذا ليس الا حقيقة الانفصال وان حكم في القضية بالتنافي
بين جزئيها في الصدق فقط فالقضية مانعة الجمع كقولنا هذا الشيء اما شجر او حجر فانه حكم
في هذه القضية بالتنافي بين الشجر والحجر في الصدق فقط لا في الكذب لجواز ان يكون الشيء
لا شجرا ولا حجرا وانما سميت مانعة الجمع لاشتمالها على منع الجمع بين جزئيها في الصدق

ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب **قال** وكل واحد منها الخ **اقول** كل واحد من
القضية الموجبة والسالبة اما ان تكون مخصوصة او محصورة سواء كانت كلية او جزئية او مهملة
لانه ان كان الموضوع في القضية شخصا معينا فالقضية مخصوصة كما ذكرنا في مثال الموجبة
والسالبة نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اما تسميتها مخصوصة فلخصوص موضوعها و
قد يقال لها شخصية لكون موضوعها شخصا معينا جزئيا كزيد وان لم يكن موضوعها
كذلك اي لا يكون موضوع القضية شخصا معينا جزئيا بل يكون غير معين فان بين فيها كمية
افراد الموضوع من الكلية والجزئية فالقضية محصورة ومسورة اما كونها محصورة فلحصر افراد
موضوعها واما كونها مسورة فلاشتمالها على السور الذي هو اللفظ الدال على كمية افراد الموضوع
حاصرا لها ومحيطا بها والسور ماخوذ من سور البلد فكما انه يحصر البلد كذلك هو يحصر افراد الموضوع
وهذه المحصورة اما ان يحكم فيها على كل الافراد او على بعضها وعلى التقديرين اما بالايجاب او بالسلب
فان كان الاول فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل انسان كاتب او سالبة كقولنا
لا شيء من الانسان بكاتب والسور في الكلية الموجبة نحو كل وفي الكلية السالبة نحو لا شيء
ولا واحد كما ذكرنا وان كان الثاني اي ان كان الحكم في القضية على بعض الافراد فالقضية جزئية
مسورة موجبة نحو بعض الانسان كاتب او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب والسور
في القضية الجزئية الموجبة نحو بعض والواحد فقط وفي الجزئية السالبة نحو ليس كل وليس بعض
وبعض ليس وان لم يكن كذلك اي وان لم يكن الموضوع في القضية شخصا معينا ولم يكن
الحكم فيها على كل الافراد او على بعضها فالقضية تسمى مهملة كقولنا الانسان كاتب لاهمال بيان
كمية الافراد التي حكم عليها فاذن القسمة مثلثة كما ثلث الشيخ في الشفا لا يقال ان القضية
الطبيعية خارجة عن الاقسام فلا يصدق الحصر لانا نقول الكلام في القضايا المعتبرة في العلوم

الى المطلوب التصديقي والقضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فهو الذي يسميه
بعضهم خبرا والقول هو المركب سواء كان تاما مركبا كما في القضية الملفوظة او مفهوما عقليا مركبا كما
في القضية المعقولة وهواى القول جنس متناول الاقوال التامة والناقصة والانشائيات فقوله
يصح ان يقال لقائله انه صادق او كاذب فصل يحترز به عن الاقوال الناقصة والانشائيات
وهي الامر والنهي والاستفهام وغيرها وهي اى القضية تنقسم الى قسمين احدهما حملية والآخر شرطية
لان المحكوم عليه وبه في القضية ان كانا مفردين فالقضية حملية كقولنا زيد كاتب والا فالقضية
شرطية وفيه نظر لان المحكوم عليه وبه لا يلزم ان يكونا مفردين في الحملية كما تقول زيد ابوه قائم
والشرطية اما متصلة موجبة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق
قضية اخرى كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او سالبة ان حكم فيها بسلب صدق
قضية اخرى كقولنا ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي
بين القضيتين فان حكم فيها بالتنافي ايجابا فالقضية موجبة منفصلة كقولنا العدد اما ان يكون
زوجا او فردا وان حكم فيها بالتنافي سلبا فالقضية منفصلة سالبة كقولنا ليس اما ان يكون
الانسان اسود او كاتبا **قال** الجزء الاول يسمى موضوعا **آه** **اقول** الجزء الاول اى المحكوم
عليه من القضية الحملية يسمى موضوعا لانه انما وضع ليحكم عليه بشيء والجزء الثاني اى المحكوم به
يسمى محمولا لانه يحمل على شيء والنسبة التي يرتبط بها المحمول بالموضوع تسمى نسبة حكمية ولم يذكر المصنف الجزء
الاخير ولا بد منه في القضية لكونه جزءا منها والجزء الاول من القضية الشرطية يسمى مقدما والتقدمية
غالبا في الذكر والجزء الثاني منها تاليا لكونه تابعا له وهو من التلو بمعنى التبع **قال** والقضية
اما موجبة **آه** **اقول** ينقسم القضية ثانيا الى موجبة وسالبة لان تلك النسبة التي ذكرناها ان كانت حكما
بان يقال الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت حكما بان يقال الموضوع

فيه موصلاً الى المطلوب بالتصديق فهو الحجة واذا عرفت هذا فنقول من تتبع الاصطلاحات المنتشرة الى كونه
القول الشارح وهذه التعريفات اعم من ان يكون حداً او رسماً فالحد قول دال على ماهية الشيء وقولنا قول دال
على ماهية الشيء يجانس الرسم كما سيفهم هذا هو تعريف الحد وقد تجعل الحدية تعريفية وانما لزم التسلسل لان حد الحد
الحد كما ان الوجود نفس الوجود والحد ينقسم على قسمين تام وناقص والحد التام هو الذي يتركب
عن جنس الشيء وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان فانك اذا قلت بالانسان
فيقال الحيوان الناطق ومثل هذا هو الحد التام اما كونه حداً فلان الحد في اللغة المنع وهو لكونه مشتملا
على الذاتيات مانع عن دخول الغير فيه واما كونه تاماً فلكون الذاتيات بتمامها مذكورة فيه والحد الناقص
هو الذي يتركب عن الجنس البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان فانه اذا سئل
عن الانسان بما هو فاجيب بانه جسم ناطق كان هذا الحد ناقصاً اما كونه حداً فلما مر واما كونه
ناقصاً فلعدم ذكر بعض الذاتيات فيه والرسم ايضاً ينقسم الى قسمين تام وناقص اما الرسم التام
فهو الذي يتركب عن جنس الشيء القريب وخاصيته اللازمة له كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان
اما كونه رسماً فلان رسم الدار اثرها ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة التي هي اثر من آثار الشيء كان
تعريفاً بالاثر واما كونه تاماً فلتحقق المشابهة بينه وبين الحد التام من جهة انه وضع فيه الجنس القريب و
قيد بالخاصة اللازمة والرسم الناقص فهو الذي يتركب عن عرضيات تختص بمجموعها بحقيقة واحدة
كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع
فان هذه الامور العرضية تختص بالانسان لا غير بخلاف كل واحد منها لوجود البعض منها في غيره وايضاً اما كونه
رسماً فلما مر من ان الخاصة اللازمة من آثار الشيء فيكون تعريفاً بالاثر الذي هو الرسم واما كونه
ناقصاً فلعدم ذكر بعض اجزاء رسم التام فيه حتى تتحقق المشابهة بالحد التام كتحققها بين الرسم التام
والحد التام **قال** القضايا آه **اقول** لما فرغ من قول الشارح شرع في الحجة وهي القضايا المرتبة الموصلة

فان الضاحک بالقوة عرض لازم لا ینفک عن ماهیة الانسان مختص بحقیقة واحدة
وهی ماهیة الانسان والضاحک بالفعل عرض مفارق ینفک عن ماهیة الانسان
ویختص بها فهو رسم ای الخاصیة بانها کلیة تقال علی ما تحت حقیقة واحدة فقط قولا
عرضیا فقوله مستدرک کما مر غیر مرة وقوله تقال علی ما تحت حقیقة واحدة جنس
شامل للکلیات الخمس وقوله فقط یخرج الجنس والعرض العام لکونهما مقولین
علی ما تحت حقائق فوق واحدة وقوله قولا عرضیا یخرج النوع والفصل لانهما مقولان
علی ما تحتهما قولا ذاتیا لا عرضیا وان لم یختص کل واحد منهما بحقیقة واحدة بل یعم فوق
واحدة فهو العرض العام کالمتنفس بالقوة والفعل للانسان وغیره من الحیوانات
فان المتنفس بالقوة عرض لازم غیر منفک عن الانسان والحیوان غیر مختصة بماهیة
واحدة والمتنفس بالفعل عرض مفارق ینفک عن ماهیتها غیر مختص بحقیقة واحدة
منهما ویرسم ای العرض العام بانه کلی یقال علی ما تحت حقائق مختلفة قولا عرضیا
وقوله کلی زائد کما مر غیر مرة وقوله یقال علی ما تحت جنس شامل للکلیات الخمس وقوله
حقائق مختلفة یخرج النوع والفصل والخاصة لانها لا تقال الا علی ما تحت حقیقة واحدة
فقط وقوله قولا عرضیا یخرج الجنس لانه قول ذاتی لا عرضی وکون هذه التعریفات للکلیات
رسوما بناء علی امکان ان یکون لها ماهیات وراء تلک المفهومات التی ذکرناها هی
ملزومات متساویة لها الا ان المناسب ذکر التعریف الذی هو اعم من ان یکون حدا
او رسما لان عدم العلم بانها حدود لا یوجب العلم بانها رسوم قال القول الشارح
اقول العلم ینقسم الی قسمین احدهما القول الشارح والآخر الحجة لانه ان کان تصورا مع
عدم اعتبار الحکم فیه موصلا الی المطلوب التصوری فهو القول الشارح وان کان مع اعتبار الحکم

اكتفى بالجنس بناء على بطلان تركب الماهية من امرين متساويين او امور متساوية
ولقائل ان يقول فعلى هذا كان اللازم عليه ان لا يذكر الجنس في تعريف الفصل
لانه لا فائدة تحت ذكر الجنس في تعريف الفصل اصلا لانه لا يفيد شيأ من الشمول والامتياز
فكان ذكره لغوا فلنا ذكر الجنس ههنا ليدل على المقصود بالمطابقة وذلك اعني ما يميز
الشيء عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان فانه اعني الناطق
يميز الانسان عما يشاركه في الجنس اعني الحيوان كالفرس والبغل وغيرهما لانه
اذا سئل عن الانسان باي شيء هو في ذاته كان الجواب انه ناطق لان السؤال
باي شيء انما يطلب به ما يميز الشيء عن غيره وكل ما يميز الشيء عن غيره يصلح
للجواب لتميزه الانسان عن غيره ويرسم اي الفصل بانه كلي يقال على
الشيء جنس متناول الكليات الخمس وقوله في جواب اي شيء هو يخرج النوع
والجنس والعرض العام اما النوع والجنس فلانهما يقالان في جواب اي
شيء هو واما العرض العام فلا يقال في الجواب اصلا وقوله في ذاته اي في
جوهره يخرج الخاصة لانها وان كانت تميز الشيء لكن لا في جوهره وذاته بل هي عرضه

قال والعرضي اما ان يمتنع انفكاكه عن الماهية والعرض اللازم او لا يمتنع وهو
العرض المفارق آه **اقول** العرض اما لازم او مفارق لانه اما ان يمتنع انفكاكه
عن الماهية او لا يمتنع انفكاكه عنها الاول وهو العرض اللازم كالكاتب بالقوة
بالنسبة الى الانسان والثاني هو المفارق كالكاتب بالفعل بالنسبة اليه وكل
واحد منهما اي من العرض اللازم والمفارق اما خاصة او عرض عام لانه ان
اختص بحقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك بالقوة او بالفعل للانسان

قال اقول

بتمام ماهيته كلو احد منهما بالانفراد لانك اذا اخبرت الانسان بالسوال فتقول الانسان
ماهو فجوابه الحيوان الناطق لكونه تمام الماهيته ويسم الجنس بانه كلي مقول على كثيرين
مختلفين بالحقائق في جواب ماهو قولا ذاتيا وقوله كلي زائد لاطائل تحته وقوله مقول
متناول للجزئيات والكليات وقوله على كثيرين يخرج الجزئيات لما مر من ان الجزئي
انما يقال على واحد شخص وقوله مختلفين بالحقائق يخرج النوع لكونه مقولا على كثيرين
متفقين بالحقائق وقوله في جواب ماهو قولا ذاتيا يخرج الكليات الباقية اعني
الفصل والخاصة والعرض العام وانكان الذاتي مقولا في جواب ماهو بحسب الشركة
والخصوصية معا فهو نوع كالانسان بالنسبة الى افراده اعني زيدا وبكرا وغير ذلك لانه
اذا سئل عن زيد وعمرو وبكر وغير ذلك بما هم كان جوابه الانسان لانه تمام ماهيته الشركة
بينهم واذا سئل من زيد فقط كان الجواب ايضا الانسان لانه تمام ماهيته المتحققة بهذا
انه اعني النوع ما يكون مقولا في جواب ماهو بحسب الشركة والخصوصية معا ويسم بانه كلي
مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ماهو وقوله كلي زائد كما مر
قوله مقول جنس متناول للجزئي والكلي وقوله على كثيرين يخرج الجزئي وقوله مختلفين بالعدد
دون الحقيقة يخرج الجنس لان النوع مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة ومختلفين بالعدد
والعوارض والتشخصات بخلاف الجنس فانه مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة وقوله
في جواب ماهو يخرج الثلثة الباقية المذكورة وانكان الذاتي غير مقول في جواب ماهو
بل مقول في جواب اي شئ هو في ذاته وهو الذي يميز الشئ عما يشاركه في الجنس كالناطق
بالنسبة الى الانسان فهو فصل ولو قال في التعريف في الوجود ايضا كان اشمل ليدخل فيه
فصول الماهيته المركبة من امرين متساويين او امور متساوية اللهم الا ان يقال

الوحدانية **قال** والكلي اما ذاتي آه **اقول** الكلي ينقسم الى قسمين ذاتي وعرضي لانه اما
ان يكون داخلاً في حقيقة جزئياته او لا يكون فان كان داخلاً في حقيقة جزئياته فهو ذاتي
كالحيوان بالنسبة الى الانسان فان حقيقة زيد وعمرو وبكر حيوان ناطق والحيوان داخل فيه لكونه
مركباً من الحيوان والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس فان حقيقة الفرس حيوان صاهل
والحيوان داخل في الفرس لكونه مركباً من الحيوان والصاهل وكذا بالنسبة الى الحمار
وان لم يكن داخلاً في حقيقة جزئياته بل يكون خارجاً عن تلك الحقيقة فهو عرضي كالضاحك
بالنسبة الى الانسان فانه لم يدخل في حقيقة زيد وعمرو وبكر التي هي الانسان لما مر من
انه مركب من الحيوان والناطق فقط فتعين انه خارج عنه وعلى هذا لا يكون نفس
الماهية ذاتية بل تكون من العرضيات لانها يخالف الذاتي بذلك التفسير وكل
ما يخالفه فهو عرضي وقد يقال الذاتي على ما ليس بعرضي اي ليس بخارج فح تكون
نفس الماهية ذاتية لا يقال ان الذاتي هو المنتسب الى الذات فلا يجوز ان تكون
نفس الماهية ذاتية والا لزم انتساب الشيء الى نفسه وهو ممتنع لانا نقول هذه التسمية
اي تسمية ذاتية ليست بلغوية حتى يلزم ذلك المحذور بل انما هي اصطلاحية
قال والذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة
الى الانسان والفرس وهو الجنس آه **اقول** لما شرع في بيان الكليات
الخمس اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع او فصل لانه ان كان مقولاً في جواب ما هو
بحسب الشركة المحضة لا بخصوصية فهو جنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس
فانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الحيوان جواباً عنهما واذا سئل
عن كل واحد من الانسان او الفرس لم يصلح ان يقع جواباً عن كل واحد منهما لانه ليس

واما مؤلف وهو الذی لایکون کذلک کقولنا رامی الحجارة اقول لما فرغ عن بیان الدلالات الثلث شرع فی بیان تقسیم اللفظ فنقول اللفظ ینقسم الی قسمین مفرد ومؤلف لانه اما ان لایراد بجزئه منه ای من اللفظ دلالة علی جزء معناه کالانسان فانه لفظ لایراد بجزئه منه دلالة علی جزء معناه او یراد ذلک کقولک رامی الحجارة فانه لفظ یدل جزءه علی جزء معناه لان الرامی یدل علی ذات من له الرمی والحجارة یدل علی جسم معین فان کان الاول فهو مفرد والثانی فهو مؤلف وقوله لایراد بجزئه منه دلالة علی جزء معناه لصدق علی اربعة اقسام الاول ان لایکون له جزء اصلا نحو علی والثانی ان یکون له جزء لامعنی له نحو زید علما والثالث ان یکون له جزء ذو معنی ولکن لایدل علیه مثل عبد الله علما والرابع ان یکون له جزء ذو معنی دال علیه لکنه لایکون دلالته مرادا نحو الحیوان الناطق علما لفرد من افراد الانسان لان معناه ح الماهیة الانسانیة مع التشخص قال والمفرد اما کلی وهو الذی لایمنع نفس تصور مفهومه عن وقوع الشرکة فیه کالانسان واما جزئی وهو الذی یمنع نفس تصور مفهومه عن ذلک کزید اقول المفرد تقسیم الی کلی وجزئی لانه اما ان یکون نفس تصور مفهومه ای من حیث انه متصور مانعا عن وقوع الشرکة فیه ای من الاشتراک بین کثیرین فهو الجزئی کزید فانه اذا تصور مفهومه امتنع العقل عن صدقه علی کثیرین والا ای وان لم یمنع نفس تصور مفهومه عن اشتراکه بین کثیرین فهو الکلی کالانسان فان مفهومه اذا حصل عند العقل لم یمنع عن صدقه علی کثیرین وانما قید الکلی والجزئی بنفس التصور لان من الکلیات مایمنع الاشتراک بین الامور المتعددة بالنظر الی الخارج کواجب الوجود فانه بالنظر الی الخارج جزئی وبالنظر الی الذهن کلی فان الدلیل الخارجی قطع عرق الشرکة عنه لکنه عند العقل لم یمنع عن صدقه علی کثیرین والالم یفتقر الی دلیل اثبات

وكذا عرفت ان المدلول هو الذي يلزم من العلم بشيء آخر العلم به وتنقسم الدلالة الى ثلثة
اقسام طبعية وعقلية ووضعية والمراد من الدلالة ههنا الدلالة الوضعية التي تكون بحسب
وضع اللفظ الدال على المعنى وهي ثلثة اقسام لان اللفظ الدال على المعنى لا يخلو من
ان يدل على تمام ما وضع له او يدل على جزء ما وضع له او يدل على ما يلازمه في الذهن
فان كان الاول فالدلالة بالمطابقة وان كان الثاني فالدلالة دلالة بالتضمن
وان كان الثالث فالدلالة دلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة كالانسان
فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة لكونه تمام ما وضع له وانما سميت هذه الدلالة
مطابقة لان اللفظ موافق لتمام ما وضع له وذلك ماخوذ من قولهم طابق النعل بالنعل
اذا توافقا ومثال الدلالة بالتضمن كالانسان اذا دل على احدهما اي على الحيوان فقط
او على الناطق فقط وانما سميت هذه الدلالة تضمنا لانه يدل على الجزء الذي في ضمنه
ومثال الدلالة بالالتزام كالانسان ايضا اذا دل على قابل العلم وصنعة
الكتابة وانما سميت هذه الدلالة التزاما لان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه بل
يدل على الخارج اللازم له في الذهن وانما قيد قوله على ما يلازمه بقوله في الذهن
لان الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا لم يتحقق دلالة الالتزام بدونها لامتناع
تحقق المشروط بدون تحقق الشرط واللازم باطل فكذا الملزوم ايضا لان العدم كالعمى
يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر عما من شانه ان يكون بصيرا
مع ان بينهما معاندة في الخارج لا يقال هذه الدلالة دلالة تضمنية لان العمى عبارة
عن العدم مضافا الى البصر فيكون البصر خارجا عنه فيمتنع ان يكون دلالة تضمنية
قال ثم اللفظ اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه كالانسان

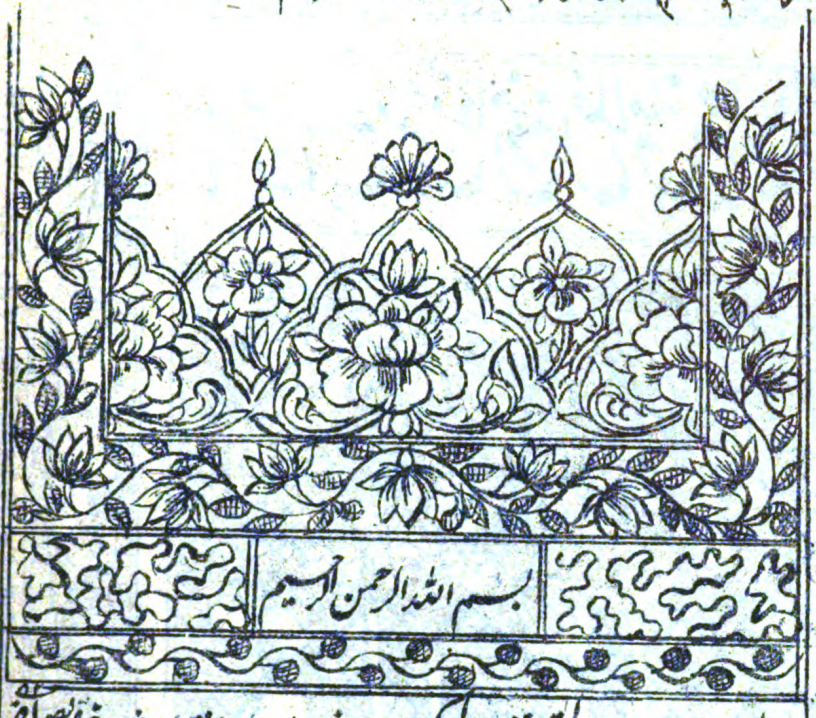

الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن سواه وغيره الصادر باختياره شره وخيره والصلوة
والسلام على محمد الذى انتشر به سنيه وامره اما بعد فان كتاب الشيخ الامام قدوة الحكماء
الراسخين اثير الدين الابهرى طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه المشهور بايساغوجى لما
كان على بعض الاخوان متعسرا وعلى بعضهم متيسرا اردت ان اكتب بالتماسهم اوراقا تسهل
تعسره وتعمم تيسره والله خير الميسرين والموفقين قال اما بعد فهذه رسالة فى المنطق سميتها
اقول ان للمنطقيين اصطلاحات يجب استحضارها للمبتدى اذا اراد ان يشرع فى شئ من العلوم
منها ايساغوجى وهو لفظ يونانى يراد به الكليات الخمس وهى النوع والجنس والفصل والخاصة
والعرض العام وهذه يتوقف معرفتها على بيان الدلالات الثلث المطابقة والتضمن والالتزام
واقسام اللفظ والدلالة هى كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والاول
هو الدال والثانى هو المدلول فمن هذا عرفت ان الدال هو الذى يلزم من العلم به العلم بشئ آخر

INDIAN INSTITUTE OXFORD

Kalakal

به عون صناع مکین و مکان فضل خلاق زمین و زمان نسخه

فال قبول

در مطبع نامی منشی نول کشور به طبع متین مقبول اهل جهان شد

53 E 55

Indian Institute, Oxford.

The Lucknow Sparks Library.
Presented
by
Munshi Newul Kishore.

